نور الدين قاستل

القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف

(دراسة مقارنة)

منشورات بغدادي

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المقدمة	05
الفصل الأول: أسس نظامي القيد	11
المبحث الأول: الأنشطة الخاضعة للقيد في السجل التجاري و/أو في سجل ص التقليدية والحرف	12
المطلب الأول: معايير التمييز بين الأنشطة التجارية والحرفية	13
الفرع الأول: المعايير العامة	13
الفرع الثاني: المعايير الخاصة	18
المطلب الثاني: تصنيف الأنشطة التجارية و الحرفية	21
الفرع الأول: مفهوم الأعمال التجارية و الأنشطة التجارية	22
الفرع الثاني: الأنشطة الحرة	29
الفرع الثالث: الأنشطة المقننة	32
الفرع الرابع: المؤسسات المصنفة	39
المطلب الثالث: تدوين الأنشطة التجارية و الحرفية الممارسة	44
الفرع الأول: مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري	45
الفرع الثاني: قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف	51
الفرع الثالث: قائمة المؤسسات المصنفة	57
المطلب الرابع:كيفيات ممارسة الأنشطة التجارية وأنشطة الصناعة التقليدية والحرف	65
الفرع الأول: النشاطات الممارسة بصفة قارة	66
الفرع الثاني: النشاطات الممارسة بصفة غير قارة	67
الفرع الثالث: النشاطات الممارسة في البيت	69
المبحث الثاني: الأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري و/أوفي سجل ص. ت. والحرف	71

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: طبيعة الأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري و/أو في سجل ص .ت. والحرف	71
الفرع الأول: التقسيم وفق المعيار الشخصي	72
الفرع الثاني: التقسيم وفق المعيار الإجرائي	92
المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في الملزمين بالقيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف	96
الفرع الأول: الشروط الشخصية	96
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية	110
المطلب الثالث: حكم الأشخاص الأجانب الملزمون بالقيد في السجل التجاري أو في سجل الصناعة التقليدية والحرف	121
الفرع الأول: في ظل القوانين السارية المفعول على النظامين	121
الفرع الثاني: في ظل قانون الاستثمار	122
الفرع الثالث: في ظل قانون البطاقة المهنية المسلمة للأجانب	123
المبحث الثالث: الأجهزة القائمة على القيد في السجل التجاري وفي سجل ص التقليدية والحرف	126
المطلب الأول: المركز الوطني للسجل التجاري	127
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري	128
الفرع الثاني: أهداف المركز الوطني للسجل التجاري	140
الفرع الثالث: هيكلة المركز الوطني للسجل التجاري	147
المطلب الثاني: الغرفة الوطنية و غرف الصناعة التقليدية والحرف	152
الفرع الأول: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف	153
الفرع الثاني: غرف الصناعة التقليدية والحرف	163
المطلب الثالث: المقارنة بين الأجهزة القائمة على النظامين	166
الفرع الأول: من حيث الطبيعة القانونية	166
الفرع الثاني: من حيث الأهداف	167
الفرع الثالث: من حيث الهيكلة	168

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني: سير نظامي القيد	177
المبحث الأول: إجراءات القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف	178
المطلب الأول: مرحلة الإيداع والفحص	179
الفرع الأول: إجراءات إيداع الملف	179
الفرع الثاني: إجراءات فحص الملف	196
المطلب الثاني: مرحلة تقييد طلب القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف	209
الفرع الأول: السجلات المحلية	209
الفرع الثاني: السجلات المركزية (البطاقية المركزية والوطنية)	218
المطلب الثالث: مرحلة الإشهار القانوني للقيد في السجل التجاري	228
الفرع الأول: إجراءات الإشهار القانوني للقيد في السجل التجاري	230
الفرع الثاني: آليات الإشهار القانوني للقيد في السجل التجاري	235
المبحث الثاني: الآثار المترتبة على القيد في السجل التجاري و/أوفي سجل ص. التقليدية والحرف	242
المطلب الأول: الآثار المترتبة على القيد في السجل التجاري	243
الفرع الأول: الآثار المترتبة على قيد الأشخاص الطبيعيين في السجل التجاري	243
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على قيد الأشخاص المعنويين في السجل التجاري	262
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على القيد في سجل الصناعة التقليدية والحرف	273
الفرع الأول: الآثار المترتبة على قيد الأشخاص الطبيعيين في سجل الصناعة التقليدية والحرف	274

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على قيد الأشخاص الاعتباريين في سجل الصناعة التقليدية والحرف	283
لمبحث الثالث: الجزاءات المترتبة على القيد في السجل اتجاري و/أوفي سجل ص. ت. والحرف	298
المطلب الأول: الجزاءات التحفيزية	298
الفرع الأول: الجزاءات التحفيزية المشتركة	299
الفرع الثاني: التحفيزات الخاصة	305
المطلب الثاني: الجزاءات العقابية	310
الفرع الأول: عدم القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف	310
الفرع الثاني: القيد غير الصحيح في السجل التجاري و في سبل الصناعة التقليدية والحرف	317
الناتمة	322
اللاحق	330
ملاحق (نصوص قانونية)	352
المراجع	377

Scanné avec CamScanner

أ/ نور الدين قاستل ماجستير قانون الأعمال عن جامعة الجزائر، كلية الحقوق. بن عكنون

يعد هذا الكتاب بحثا متخصصا يجمع بين الجانب النظري والواقع العملي، ودليلا نموذجيا لطلبة وأساتذة الحقوق وكل الباحثين والمهنيين العاملين بالمجال القانوني.

يعالج بطريقة علمية سهلة وبسيطة وبأسلوب منهجي تحليلي مقارن إشكالية نظام القيد في كل من السجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف، ومبرزا لأوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، من خلال تطرقه بشكل تفصيلي في شقه الأول إلى الأسس التي يقوم نظامي القيد من الأنشطة الخاضعة للقيد والأشخاص الملزومون بالقيد وكذا الأجهزة القائمة على القيد ومن ثم التطرق في شقه الثاني إلى طرق وكيفيات سير نظامي القيد والآثار المترتبة عنهما وكذا طبيعة الجزاءات في جانبها التحفيزي والعقابي.

فهو بذلك يعتبر مؤلفا ذو خصوصية نادرة في هذا المجال، لمعالجته الموضوع بعناية علمية واسعة وشاملة تعتمد دراسة تحليلية ونقدية وطرح البدائل العلمية المستوحاة من دراسة تجارب تشريعات مقارنة وما وظفه الكتاب من خبرة وتجربة في هذا المجال، استدعتها أهمية الموضوع باعتبار القيد يعد اليبيل الوحيد لإضفاء الشرعية على ممارسة الأنشطة التجارية والحرفية.

وقد لاقت هذه الدراسة عند عرضها قبل طباعتها استحسان شريحة واسعة من المهتمين بالمجال القانوني لاسيما الهيئات القائمة على نظامي القيد والتي ساهمت بالقدر الكافي في إخراج هذه الطبعة المتميزة. ونأمل أن تجد نفس الاستحسان عند طلبتنا الأعزاء بكافة شرائحهم.

دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع
حي بن شوبان - الرويبة - الجزائر
الهاتف: 80 47 58 021
الفاكس: 79 47 58 021
البريد الإلكتروني: editions-baghdadi@hotmail.com

ردمك 978-9961-2-0367-5
ر إ ق 3572-2009

Scanné avec CamScanner